المملكة المغربية

وزارة إعداد التراب الوطني
والتعمير والإسكان وسياسة
المدينة

الوكالة الحضرية لوجدة

محضر الدورة الثامنة عشر للمجلس الإداري
للوكالة الحضرية لوجدة
- 27 مارس 2019-

AGENCE URBAINE D'OUJDA
Boulevard Mohammed V Oujda Tel : 0536 68 01 13 (4 lignes groupées) Fax : 0536 68 01 10 Site web : www.auo.org.ma Email : auo@menar

المملكة المغربية
وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة

اجتماع المجلس الإداري الثامن عشر للوكالة الحضرية لوجدة

بتاريخ 27 مارس 2019

جدول الأعمال

1. افتتاح المجلس الإداري بآيات بينات من الذكر الحكيم.
2. تقديم جدول الأعمال من طرف السيد رئيس المجلس الإداري.
3. كلمة الافتتاح للسيد رئيس المجلس الإداري.
4. كلمة السيد الكاتب العام لولاية جهة الشرق.
5. المصادقة على محضر المجلس الإداري السابع عشر.
6. تدخل السيد مدير الوكالة الحضرية لوجدة لتقديم عرض حول أنشطة الوكالة خلال سنة 2018 و برنامج العمل التوقعي لسنة 2019، وكذا تتبع عملية نشر حسابات الوكالة وأدائها لمستحقات الممونين.
7. تدخل السيد مدقق الحسابات.
8. تدخل السادة أعضاء المجلس الإداري للوكالة.
9. تقديم التوصيات والمصادقة عليها.
10. اختتام الاجتماع بتلاوة برقية الولاء المرفوعة إلى مقام صاحب الجلالة نصره الله.

المملكة المغربية
وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة

المملكة المغربية
وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة

محضر اجتماع المجلس الإداري الثامن عشر للوكالة الحضرية لوجدة

المنعقد بمقر مجلس جهة الشرق بوجدة

يوم 27 مارس 2019

بناء على مقتضيات الظهير الشريف رقم 1.93.51 الصادر في 22 ربيع I 1414 (10 شتنبر1993) الذي يعتبر بمثابة قانون يتعلق بإحداث الوكالات الحضرية، وكذا المرسوم التطبيقي له رقم 2.93.67 الصادر في 4 من ربيع الآخر 1414 (21 شتنبر1993) ولاسيما المادة الخامسة منه، انعقد بتاريخ 27 مارس 2019 على الساعة العاشرة صباحا بمقر مجلس جهة الشرق اجتماع المجلس الإداري الثامن عشر للوكالة الحضرية لوجدة تحت رئاسة السيد الكاتب العام لوزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة وبحضور نائب رئيس جهة الشرق والكاتب العام لولاية جهة الشرق و الكاتب العام لعمالة بركان والسادة ممثلي عمال أقاليم فجيج تاوريرت وجرادة والسادة المنتخبون بالإضافة إلى السادة والسيدات أعضاء المجلس الإداري الواردة أسماؤهم باللائحة المرفقة بهذا المحضر.

و بعد التأكد من اكتمال النصاب القانوني تم افتتاح المجلس الإداري بآيات بينات من الذكر الحكيم، ليتناول بعد ذلك الكلمة رئيس المجلس الإداري السيد الكاتب العام لوزارة إعداد التراب الوطني والتعمير و الإسكان وسياسة المدينة.

1- كلمة السيد رئيس المجلس الإداري

في بداية كلمته، رحب السيد الكاتب العام لوزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة بجميع أعضاء المجلس الإداري مشيرا إلى أن انعقاد هذا المجلس يأتي تفعيلا للمقتضيات القانونية المنظمة للوكالات الحضرية حيث تعد مناسبة للوقوف على انجازات هذه المؤسسة خلال سنة 2018 وتقييمها والاضطلاع على مخطط عملها خلال السنوات المقبلة مع العمل على اتخاذ التدابير

والإجراءات التي يجب القيام بها لتجاوز المعيقات حتى تستجيب الوكالة الحضرية لتطلعات المرتفقين والشركاء.

بعد ذلك، تطرق السيد الكاتب العام إلى الإطار العام الذي ينعقد فيه هذا المجلس تنفيذا وتنزيلا للإصلاحات الهيكلية الكبرى ولاسيما الجهوية المتقدمة واللاتركيز الإداري وإصلاح منظومة الدعم والحماية الاجتماعية ومنظومة التكوين المهني وكذلك إعادة النظر في إطار القانوني والتنظيمي للمراكز الجهوية للاستثمار والتي تعتبر كلها المدخل الأساسي لتحقيق تنمية جهوية قائمة على التوزيع الأمثل للأنشطة والساكنة وضامنة لاستدامة الموارد والمجالات ومعززة لآليات الحكامة الجيدة والنجاعة الترابية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

ومن منطلق مكانة الإعداد الاستراتيجي للمجال في إنتاج مجالات عمرانية تنافسية ومشجعة على الاستثمار المنتج، أكد بأن الوزارة بصدد بلورة توجهات عامة لإعداد التراب الوطني كوثيقة استشرافية وأداة مرجعية تؤسس لمفهوم جديد لتدبير المجال وتحدد بوضوح الأولويات الحكومية وخيارات الدولة في مجال إعداد التراب وفقا لرؤية زمنية على المدى المتوسط والبعيد، بالإضافة لوضع آليات اليقظة الترابية من خلال إحداث مرصد وطني. كما أشار بأن الوزارة عملت على إرساء منظومة جديدة للتخطيط العمراني تنبني على إعادة النظر في المرجعيات المعتمدة لتغطية المجالات بوثائق تعمير من الجيل الجديد تتوخى تقليص وبلورة استراتيجية مبنية على منظور متجدد للتعمير مبني على استشراف استباقي مع الرفع من قدرة مقاومة تكيف المجالات والاستدامة المجالية.

وفي معرض كلمته، ذكر السيد الكاتب العام بأن الوزارة تحرص على تفعيل مقاربة خاصة بتهيئة وتهيئ المجالات القروية خاصة منها المراكز الصاعدة لما لها من دور بنيوي في هيكلة المناطق ذات الطبيعة القروية وتحسين المشهد العمراني وتنظيم وتقريب الأنشطة والخدمات العمومية من المواطنين وتقوية جاذبية النطاقات القروية المحيطة بها مما يمكن من توفير ظروف شغل واستقرار للساكنة وتوفير الخدمات والمرافق العمومية الضرورية.

وفي نفس السياق، أشار السيد الكاتب العام بأن الوزارة تعمل على تغطية جميع المراكز والتجمعات القروية بوثائق التعمير فضلا عن انجاز العديد من البرامج والأوراش سواء فيما يتعلق بتأهيل وتقليص الفوارق الاجتماعية وتشجيع عملية البناء بالعالم القروي من أجل توفير ظروف عيش سليم للساكنة.

وفي إطار التأطير التقني بالعالم القروي، أكد بأنه تم توسيع مجال وقاعدة الاستفادة من المساعدة المعمارية ليشمل التصاميم الطبوغرافية والتصاميم المرتبطة بالخرسانة وإعادة هيكلة الدواوير وتلك الخاصة بمناطق التجهيز التدريجي والمواثيق المعمارية والمشهدية وكذا دراسات الجدوى والدراسات ذات الطابع الوقائي والاستباقي الخاصة باجتناب المخاطر المرتبطة بالزلازل والفيضانات وانجراف التربة، وذلك على اعتبار أن مسألة تأهيل النطاقات القروية والإسهام في تحسين ظروف عيش الساكنة بها يشكل إحدى الاهتمامات الكبرى للوزارة. مشيرا في هذا السياق باللقاء الوطني المنظم ببنجرير حول التعمير والإسكان بالعالم القروي "أفاق وتحديات" والذي كان مناسبة لتدارس جميع القضايا التي تهم العالم القروي وكذا اقتراح التوصيات التي من شأنها تأهيله وتنظيم عملية البناء به.

بعد ذلك ذكر السيد الكاتب العام بالمجهودات المواكبة والمتعلقة بالإصلاح التشريعي للمنظومة القانونية المؤطرة للقطاع، مشيرا في هذا الإطار إلى حرص الوزارة على استصدار النصوص التنظيمية المرتبطة بالقانون رقم 12-66، ومنها مشروع المرسوم رقم 2.18.475 بتحديد كيفيات منح رخص الإصلاح والتسوية والهدم الذي تمت المصادقة عليه من طرف مجلس الحكومة المنعقد بتاريخ 27 دجنبر2018، حيث يتعلق الأمر بنص قانوني سيعزز لا محالة منظومة الرخص المعمول بها في مجال التعمير من خلال التنصيص على رخص جديدة. إذ من المرتقب إحالته على الأمانة العامة للحكومة خلال الأسابيع القليلة المقبلة، وذلك بالموازاة مع مشروع مرسوم بتحديد المقصود بالإدارة المكلفة بإعداد نموذج دفتر الورش، بالإضافة إلى مشروع قرار مشترك يتعلق بتحديد نموذج دفتر الورش.

وفي نفس السياق، أشار السيد الكاتب العام إلى أنه قد تمت المصادقة من طرف مجلس الحكومة بتاريخ 27 دجنبر 2018 على مشروع المرسوم رقم 2.18.577 بالموافقة على ضابط البناء العام المحدد لشكل وشروط تسليم الرخص والوثائق المقررة بموجب النصوص التشريعية المتعلقة بالتعمير والتجزئات العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات والنصوص الصادرة لتطبيقها، حيث أدخلت تعديلات هامة على ضابط البناء العام الجاري به العمل، تتمثل في العمل على تقوية أدوار المهنيين، ومراجعة بعض الإجراءات المعتمدة التي أبانت عن محدوديتها بغرض تبسيط المساطر واحترام الآجال، وكذا مراجعة قائمتي المشاريع المدمجة بمسطرتي المشاريع الكبرى والصغرى إلى غير ذلك من المستجدات.

بعد ذلك، أشار السيد الكاتب العام بأن منطقة تدخل الوكالة الحضرية باعتبارها بوابة على المغرب العربي والإفريقي وكذلك على المجال المتوسطي، ونظرا لما تتوفر عليه من مؤهلات اقتصادية، فلاحية صناعية، طاقية سياحية وكذلك بحرية أصبح يشكل منطقة لجلب الأنظار من طرف المقاولات سواء المحلية، الوطنية أو الأجنبية، مما يستوجب إعداد المجال من أجل احتواء التدخلات والمبادرات العمومية خاصة من أجل التنمية المنشودة. داعيا الجميع للعمل لرفع الرهانات والاكراهات التي تعوق التنمية المستدامة وخاصة ضعف الاستقطاب والتنافسية والتفاوت المجالي بين محور الشمال والجنوب وتركيز الاستثمار في التجمعات الحضرية الكبرى وهيمنة الاقتصاد غير المهيكل وذلك عبر بلورة سياسة جهوية للتعمير وإعداد التراب وفق مقاربة تشاركية تروم تحقيق الأهداف الكبرى للتنمية المستدامة وتأخذ بعين الاعتبار الاستثمار العمومي وما يتطلبه من تطوير البنية التحتية ومراكز النقل والخدمات وكذلك المتطلبات الأساسية للساكنة.

وفي نفس السياق، أكد السيد الكاتب العام، أن رفع وتجاوز التحديات المجالية الآنية والمستقبلية وتحقيق الأهداف المتوخاة من البرامج التوقعية للوكالة الحضرية لوجدة يستدعي منها وضع مقاربة متجددة لتدبير الشأن الترابي ونهج سياسة تقوم على متابعة الجهود الرامية إلى تحيين التغطية بوثائق التعمير وديمومة مصاحبة وتأطير التوسع العمراني، وإعداد دراسات مرتبطة بالمحافظة على التراث

التاريخي والمعماري والطبيعي الذي يزخر به النفوذ الترابي للوكالة الحضرية لوجدة، واستحضار البعد البيئي في الدراسات التعميرية والنوعية، والتأهيل الحضري للرفع من جودة الإطار المبني وتحسين جمالية المشهد العمراني، والمساهمة في تنمية وتأهيل العالم القروي. مشددا في نفس الوقت على توجيه الوكالات الحضرية من أجل فتح حوار جاد ومسؤول مع كافة الفرقاء المحليين من أجل إيجاد حلول متوافق بشأنها في إطار ما تتيحه القوانين الجاري بها العمل مع المرونة اللازمة.

وفي معرض كلمته، دعا كافة الشركاء و أعضاء المجلس الإداري وكذلك الفاعلين إلى دعم الوكالة الحضرية حتى تتمكن من الاستمرار في عملها، كما نوه بالمجهودات التي يبذلها أطر الوكالة الحضرية لوجدة خصوصا السيد المدير متمنيا لهم المثابرة ومزيدا من العطاء من أجل توفير خدمة عمومية ذات جودة عالية تستجيب لمتطلعات المواطنين وكافة الشركاء المتدخلين.

وفي الأخير، أعلن السيد الكاتب العام لساكنة الجهة الشرقية عن بشرى افتتاح المدرسة الوطنية للهندسة المعمارية خلال الموسم الدراسي المقبل.

ودعا في الأخير بالتوفيق لأشغال المجلس الإداري للوكالة الحضرية لوجدة تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

مباشرة بعد ذلك أعطيت الكلمة إلى السيد الكاتب العام لجهة الشرق .

2 -كلمة السيد الكاتب العام لولاية جهة الشرق

في بداية كلمته، شكر السيد الكاتب العام لولاية جهة الشرق السيد الكاتب العام لوزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة على ترأسه أشغال المجلس الإداري الثامن عشر للوكالة الحضرية الذي يعد موعدا دوريا للوقوف على ما حققته الوكالة في مجالات تدخلها وتقييم حصيلة عملها في سبيل تطوير أدائها وكذلك فرصة لمناقشة إشكالات التعمير والبناء بالجهة.

كما قام بالترحيب بكافة أعضاء المجلس الإداري منوها بالمجهوذات التي يبدلونها من أجل النهوض بالأوضاع العمرانية للجماعات التي يسهرون على تدبير شؤونها.

وفي مستهل كلمته، ذكر السيد الكاتب العام بأن الخطاب الملكي السامي ل 18 مارس 2003 أسس لطفرة تنموية كبرى بجهة الشرق وبأن ورش الجهوية المتقدمة الذي أرسى دعائمه دستور المملكة الجديد، شكل قيمة مضافة كبرى ساهمت في تحقيق العديد من المنجزات الهامة على صعيد الجهة خاصة ذات علاقة بالتأهيل المجالي، كما يضاف إلى ذلك مجموعة من البرامج الحكومية التي حققت عددا من المكتسبات المجالية بالجهة من بينها على الأخص برنامج تقليص الفوارق المجالية وبرنامج محاربة الفقر والهشاشة، حيث كان لهذه المبادرات والبرامج الأثر الكبير في النهوض بأوضاع عيش السكان والارتقاء بالمشهد الحضري والفضاءات المبنية وتعزيز جاذبية المجال الترابي وجعل التعمير في خدمة البيئة والتنمية والشروع في تنفيذ الرؤى التنموية الإقليمية والجهوية، والمتمثلة على سبيل المثال في :

- مشروع تأهيل الشريط الحدودي؛
- مشاريع تنموية مهيكلة كالقطب التكنولوجي لوجدة والفلاحي ببركان؛
- الرؤية الإستراتيجية لتنمية وجدة الكبرى 2020 والبرامج التنموية الإقليمية خاصة برنامج جرادة؛
- إنجاز مشاريع البنية التحتية وكذا برامج التأهيل الحضري ؛
- إعطاء الانطلاقة للدراسة المتعلقة بالمخطط الجهوي لإعداد التراب.

بعد ذلك أكد السيد الكاتب العام لولاية جهة الشرق، أنه قد تم رصد استثمارات كبيرة على مستوى الجهة لإنجاز مشاريع التأهيل الحضري والاجتماعي لفائدة الساكنة، حيث مست عدة مجالات ذات علاقة مباشرة بتحسين الخدمات خاصة فيما يتعلق بتأهيل السكن ناقص التجهيز وإنجاز مرافق وتجهيزات القرب وكذا أشغال البنية التحتية الأساسية.

المملكة المغربية
وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة

وقد صرح بأن من حظ جهة الشرق أنها لا تعرف نفس مشاكل التعمير التي توجد بجهات ومدن أخرى غير أن بعض المشاكل ما زالت قائمة بها بحدة متفاوتة على باقي الجهات، ومن بين ذلك المساكن الآيلة للسقوط التي كانت محل زيارة لمدة أسبوع لكاتبة الدولة المكلفة بالإسكان خلال شهر يناير الماضي.

من جهة أخرى، دعا لمضاعفة الجهود من أجل إنجاح الأوراش والمشاريع المعلنة وكذا من أجل توفير أرضية ملائمة لجلب الاستثمار وخلق فرص الشغل انسجاما مع الأوراش التي فتحها صاحب الجلالة والمتمثلة في إصلاح منظومة الاستثمار واللاتركيز الإداري ومنظومة التكوين المهني كما اعتبرها فرصة لدعوة السادة رؤساء الجماعات الترابية للعمل بمعية الوكالة الحضرية لوجدة من أجل تجويد الآليات المرجعية لاتخاذ القرارات الملائمة في ميدان التعمير والبناء والانكباب على تدارس ومناقشة الإشكالات الكبرى التي يطرحها التدبير الحضري وذلك من أجل توفير الظروف الملائمة والمواتية لتشجيع الاستثمار وخلق فرص الشغل.

كما أوضح بأن انعقاد المجلس الإداري يعد مناسبة لحث المعنيين بقطاع التعمير على مضاعفة الجهود لإخراج المشاريع في طور الانجاز أو المبرمجة كما تشكل فرصة لدعوة رؤساء الجماعات للعمل بمعية الوكالة لإخراج وثائق التعمير لحيز الوجود بالنسبة للجماعات التي لا تتوفر عليها وتحيين الموجود منها وتجويد مضامينها وذلك من أجل توفير الوثائق المرجعية لاتخاذ القرارات الملائمة في ميدان التعمير.

و في اختتام كلمته، تمنى السيد الكاتب العام التوفيق لأشغال المجلس الإداري، منوها بالمجهوذات المبذولة من طرف الموارد البشرية للوكالة لمعالجة مشاكل التعمير، متمنيا في الأخير التوفيق للجميع تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

مباشرة بعد ذلك، تناول الكلمة السيد نائب رئيس جهة الشرق.

3- كلمة السيد نائب رئيس مجلس جهة الشرق

المملكة المغربية
وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة

رحب السيد نائب رئيس مجلس جهة الشرق في مستهل كلمته بجميع أعضاء المجلس الإداري، معبرا عن تقديره وشكره للسيدين مديري الوكالة الحضرية لوجدة و الوكالة الحضرية الناظور وطاقمهما، إضافة إلى كل القطاعات اللاممركزة التابعة لقطاع التعمير، وذلك على المجهودات التي يقومون بها مع مجلس جهة الشرق من خلال التعاون وتقديم الاستشارة التقنية. معبرا في نفس الوقت عن شكره أيضا إلى السيد وزير إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة وكذلك كاتبة الدولة المكلفة بالإسكان على المجهوذات المبذولة بجهة الشرق والتي كللت بعقد عدة اتفاقيات راجيا تنفيذها في أقرب وقت.

بعد ذلك، دعا اللجنة الاستشارية الجهوية لإنجاز التصميم الجهوي لإعداد التراب الوطني المكونة من جميع المصالح اللاممركزة إلى إنجاح هذا الورش الذي أعطيت انطلاقته خلال اللقاء الجهوي على مستوى ولاية جهة الشرق يوم 17 دجنبر2018، خاصة وأن هذه الوثيقة الدستورية سوف تمكن من تحديد معالم التنمية الجهوية.

كما طالب في كلمته بتنفيذ الالتزامات التي تربط الوزارة بجهة الشرق من أجل تفادي التأخير الذي سيؤثر سلبا على مجموعة من المشاريع وبرامج التنمية الجهوية المبرمجة.

وفي الأخير، دعا إلى ضرورة تجاوز الإشكاليات التي يطرحها البناء بالوسط القروي من طرف الحكومة من خلال تبسيط الإجراءات المعقدة والتكاليف، داعيا في نفس الوقت إلى الانخراط في اتجاه دعم الطبقة الوسطى في الوسط القروي تنفيذا لخطاب جلالته.

مباشرة بعد ذلك، قام رئيس المجلس الإداري بعرض جدول أعمال هذه الدورة.

بعدها دعا رئيس المجلس الإداري أعضاء المجلس للمصادقة على التقريرين الأدبي والمالي و كذا محضر المجلس الإداري السابع عشر للوكالة الحضرية لوجدة، **حيث تمت المصادقة بالإجماع على الوثائق المعنية.**

بعد ذلك، أعطيت الكلمة للسيد مدير الوكالة الحضرية لوجدة لتقديم عرض مفصل حول أنشطة الوكالة برسم سنة 2018 وبرنامجها التوقعي لسنة 2019.

4-كلمة السيد مدير الوكالة الحضرية لوجدة

في بداية عرضه، تقدم السيد مدير الوكالة الحضرية لوجدة بالشكر للسيد الكاتب العام لقطاع إعداد التراب الوطني والتعمير على ترأسه أشغال المجلس الإداري للوكالة الحضرية لوجدة، مرحبا في نفس الوقت بالسيد نائب رئيس مجلس الجهة و الكاتب العام لولاية جهة الشرق وأعضاء المجلس الإداري.

بعد ذلك، أكد السيد المدير على أهمية هذا الاجتماع الذي يعد فرصة لأعضاء المجلس الإداري للتحاور والنقاش حول قضايا التعمير والإسكان ولتقويم عمل المؤسسة حيث يشكل مناسبة لتقديم الحصيلة المشتركة بين الفرقاء والفاعلين المحليين مؤكدا في نفس الوقت على أن هذه الحصيلة تبقى ثمرة مجهودات جميع المتدخلين.

وفي بداية عرضه، ذكر السيد المدير بالظرفية التي ينعقد فيها المجلس الإداري والتي تتميز هذه السنة ب:

- الرسالة الملكيةالسامية الموجهة للمشاركين في الملتقى البرلماني الثالث للجهات؛
- إصلاح منظومة الاستثمار وورش اللاتركيز الإداري؛
- احتضان المغرب بمدينة مراكش للدورة الثامنة لفعاليات مؤتمر المدن والحكومات المحلية المتحدة الإفريقية؛
- اللقاء الوطني حول التعمير والبناء بالعالم القروي ببنجرير؛
- الاحتفال بوجدة كعاصمة للثقافة العربية.

وقبل تقديم حصيلة عمل الوكالة الحضرية، أوضح السيد المدير بأن ثلاث مكونات أساسية توجه تدخلات هذه المؤسسة وفرقاءها: من جهة تنوع المجالات المكونة بين ما هو حضري وقروي، ساحلي وواحي وما بين ما هو سقوي وغابوي، ومن جهة أخرى ساكنة باهتمامات متنوعة ومتدخلين وفرقاء متعددين.

كما أوضح كذلك بأن إعداد الدراسات يرتبط أساسا بفهم مميزات وإكراهات جهة الشرق خصوصا في ظل تنزيل ورش الجهوية المتقدمة، حيث تمثل ساكنة الجهة 6.8 بالمائة من الساكنة الوطنية بقاعدة شابة منها 80 ألف طالب يميزها ارتفاع نسبة البطالة. كما تساهم الجهة ب5 بالمائة في الناتج الداخلي الخام بموازاة مع قطاع غير مهيكل يمثل 30 بالمائة.

بعد ذلك، تطرق السيد المدير إلى حصيلة عمل الوكالة الحضرية خلال سنة 2018 من خلال المحاور التالية :

- المحور الأول : التخطيط الاستراتيجي التنموي

أكد السيد المدير بأنه تم خلال سنة 2018 مواكبة 30 دراسة تتوزع ما بين الدراسات ذات البعد الوطني كالمخطط الوطني للشبكة الحضرية وبرنامج تنمية المراكز الصاعدة، وكذا دراسات ذات بعد جهوي كالمخطط الجهوي لإعداد التراب، والذي أعطيت انطلاقته في إطار اللجنة الاستشارية بحضور السادة والي الجهة ورئيس مجلس جهة الشرق وعمال الأقاليم والمنتخبين والمصالح غير الممركزة، وبرنامج التنمية الجهوي والذي يعد وثيقة مرجعية على مستوى الجهة حيث سيمكن من تنزيل أكثر من 73 برنامج و150 مشروعا بكلفة مالية تقدر بأكثر من 19 مليار درهم مع خلق ما يناهز 36 ألف منصب شغل في أفق 2021.

إضافة إلى الدراسات الإستراتيجية الجهوية، تواكب الوكالة دراسات خاصة ونوعية أهمها الدراسة الجهوية لتثمين المواقع السياحية والحامات الاستشفائية ودراسة التأهيل وعصرنة الأسواق بالجهة

أما على المستوى الإقليمي والمحلي تواكب الوكالة أزيد من 20 دراسة بمواضيع متعددة تتوزع بين الرؤى التنموية والدراسات الموضوعاتية التطبيقية كالدراسات المرتبطة بالفيضانات والتطهير السائل والتنمية المستدامة...

في ما يخص التغطية بوثائق التعمير، أكد بأن الوكالة اشتغلت بمعية فرقائها على 21 وثيقة تعميرية خلال سنة 2018، بغلاف مالي قدر ب20.7 مليون درهم، حيث همت 50 جماعة ترابية. وتتوزع هذه الوثائق بين تصميم توجيه التهيئة العمرانية لإقليم بركان والذي يوجد في مرحلة الاختيارات الكبرى للتهيئة والتنمية والذي كان مشروع ميناء الناظور غرب المتوسط موجها لها من خلال الربط السككي بين وجدة بركان الناظور. كما عرفت سنة 2018 تأطير11 تصميما للتهيئة و08 تصاميم نمو التكتلات العمرانية القروية، حيث تمت المصادقة على 05 منها ويتعلق الأمر بتصاميم تهيئة ونمو جماعات أحفير، أغبال،عين الشعير، بوعنان ومركز المنكوب، في حين توجد تصاميم تهيئة ونمو تاوريرت الكبرى وجماعات فجيج ورأس عصفور وعين بني مطهر وبومريم وعبو لكحل في طور المصادقة، كما توجد باقي الوثائق في مراحل متقدمة من الدراسة. وهو ما يرفع نسبة تحيين وثائق التعمير إلى 93 بالمائة.

وفي عرضه أكد السيد المدير على أن الحصيلة التراكمية ل20 سنة بلغت 113 وثيقة تعميرية مكنت من الانتقال من 37 بالمائة كنسبة تغطية سنة 1998 إلى 98 بالمائة سنة 2018، إذ تمت تغطية 67 جماعة ترابية من أصل 68 جماعة.

هذه المجهودات كان لها الوقع المجالي والاقتصادي تمثل في ضبط تنظيم المجالات وتوفير مرجعية أساسية لبرامج التنمية المحلية والجهوية فضلا عن دعم البنية التحتية والمرافق العمومية وصولا إلى مواكبة الاستثمار عبر فتح أكثر من 16 ألف هكتار للتعمير على مستوى الحواضر والمراكز القروية لنفوذ الوكالة تضمنت ما يفوق 1000 هكتار كمرافق مع إدماج المفاهيم الجديدة كالتنمية المستدامة والولوجيات...

لكن بالرغم من ذلك صرح بأن إشكالية تمويل التعمير ورهان التجويد تبقى من بين التحديات الكبرى لنجاح هذا الورش .

ولإعداد هذه الوثائق أفاد السيد المدير بأنه تم توفير الصور الجوية والتصاميم الطبوغرافية من خلال تغطية 3178 هكتار همت تجمعات عمرانية تابعة لعمالة وجدة أنكاد وإقليمي تاوريرت وفجيج.

وفي نفس السياق أشار السيد المدير أن المجهودات المبذولة في التسوية العمرانية للأحياء الناقصة التجهيز مكنت من إعداد 15 تصميم تقويمي في إطار من التوافق مع المنظومة المحلية، ليصل عدد الأحياء المغطاة بتصاميم التقويم 414 حيان حيث تستهدف هذه العملية:

- تقريب الخدمات من المواطنين،
- الشروع في عملية تسليم الرسوم العقارية بإقليم جرادة كتجربة فريدة يمكن تعميمها على باقي المجالات الأخرى.

المحور الثاني : التدبير الحضري ومواكبة الاستثمار

فيما يتعلق بمواكبة الأوراش التنموية الكبرى، أشار السيد المدير إلى أن الوكالة تعمل مع المنظومة المحلية على تتبع مشروع القطب التكنولوجي بوجدة، حيث تمت مواكبة سبعة مشاريع استثمارية خلال سنة 2018 ليصل بذلك مجموع المشاريع إلى56 مشروعا، وكذا مشروع القطب الفلاحي ببركان والذي عرف خلال سنة 2018 مواكبة أربعة مشاريع ليصل مجموعها إلى 31 مشروعا مرخصا.

وفي مجال التنمية السياحية، أشار بأن الوكالة واصلت مواكبة المحطة السياحية للسعيدية، حيث بلغت القدرة الاستعابية للمحطة 5636 سريرا ينضاف إليها 2000 سرير سيتم فتحها في غضون سنة 2019 من أصل 16900 سرير متوقعة، وهذا من شأنه أن يرفع مناصب الشغل إلى 2800 منصب شغل.

موازاة مع ذلك، صرح السيد المدير بأن الوكالة تعمل في إطار المنظومة المحلية على مواكبة مشاريع الإندماج الحضري كالقطب الحضري لوجدة والقطب الحضري النصر بوجدة واللذان يهدفان إلى خلق فضاءات جديدة للترفيه والسكن والخدمات، كما تعمل هذه المؤسسة بمعية فرقائها على مواكبة القطب الحضري للعمران بتاوريرت على مساحة تقدر ب 150 هكتار وكذا القطب الحضري سيدي سليمان اشراعة ببركان الممتد على مساحة 40 هكتارا.

وفي إطار برنامج تنمية إقليم جرادة 2018-2021، أكد السيد المدير بأن الوكالة تواكب مناطق التنشيط الصناعي خاصة على مستوى إقليم جرادة، حيث همت أربعة مواقع على مساحة قدرت ب32 هكتار، انطلقت الأشغال بها، وقد تم هذه السنة تدشين المنطقة الصناعية لمدينة جرادة وكذا افتتاح وحدة صناعية بها.

من جهة أخرى، عرفت سنة 2018 دراسة 67 مشروعا استثماريا، حظي منها 33 مشروعا بالموافقة و 116 مشروعا في إطار اللجان الاستثمارية.

وبخصوص التدبير الحضري، أبرز السيد المدير بأنه تمت دراسة 6794 مشروعا، منها 1330بالعالم القروي و5464 بالعالم الحضري تمثل فيها المشاريع الكبرى 28 بالمائة (1936ملف)، حيث أن حوالي 53 بالمائة تتركز بعمالة وجدة أنكاد، وخاصة بجماعة وجدة، متبوعة بإقليم بركان ب 29 بالمائة من الملفات، وإقليم تاوريرت ب 9 بالمائة، في حين تمت دراسة 280 ملفا على مستوى إقليم جرادة، و362 ملفا بإقليم فجيج.

وفي معرض حديثه عن التدبير الحضري، أبرز وضعية دينامية العقار على مستوى نفوذ الوكالة، من خلال استقراء عدد الملفات المدروسة حيث لوحظ أنه بعد التطور المهم الذي عرفه عدد الملفات سنة 2011 حيث تعدى 10 آلاف ملف، ثم تراجع هذا العدد ما بين 2011-2018 ، آملا أن يعرف قطاع البناء تطورا خلال السنوات القادمة، على اعتباره يشكل الرافعة الحقيقية لتحقيق التنمية.

كما أشار السيد المدير إلى أن سنة 2018 شهدت دراسة 1330مشروعا بالعالم القروي، حيث بلغت نسبة الموافقة 78 بالمائة منها 60 بالمائة في إطار الاستثناء الممنوح على المساحة والعلو المسموح بهما بمقتضى القانون ويعزى ذلك للمقاربة المتجددة للفرقاء والمبنية على الليونة والمرونة مع الاستغلال الأنجع للتسهيلات التي تمنحها النصوص التشريعية.

وفي نفس السياق، ونظرا للعناية التي يحظى بها العالم القروي وتفعيلا لتوصيات لقاء بنجرير حول العالم القروي،أكد مدير الوكالة بأن المؤسسة تشتغل اليوم مع جميع الفرقاء لتنزيل برنامج المساعدة المعمارية والتقنية، وما النسخة الثانية لندوة الرؤساء على مستوى عمالة وجدة أنجاد وكذا اللقاء التواصلي بإقليم فجيج إلا فرصة لتنزيل هذه الاختيارات سيتم تعميمها على باقي الأقاليم.

وفي سياق آخر، أكد بأن الوكالة تعمل على المراقبة البعدية للمشاريع ضمن فرقة مراقبة التعمير وكذا لجان اليقظة، حيث سجلت سنة 2018 في إطار أشغال اللجنتين القيام بأزيد من 1291معاينة، مكنت من رصد 473 مخالفة، تم اتخاذ الإجراءات اللازمة في شأنها. كما تم بتوجيهات من السيد الوالي عملية إعادة انتشار أفراد الفرقة على مستوى الدوائر الترابية للعمالة بشكل يجعل تدخلاتها ذات فعالية وناجعة.

المحور الرابع : تقوية الحكامة الإدارية و تعزيز سياسة القرب

ومن أجل تقوية الحكامة الإدارية وتعزيز سياسة القرب وتكريس مبادئ الحكامة الجيدة، أكد السيد المدير بأن الإدارة اتخذت عدت إجراءات من أجل تحسين جودة الخدمات المقدمة للمرتفقين، من خلال منظور يجمع بين إجراءات تهم تثمين الرأسمال البشري وتطوير وعصرنة نظام الجودة وتحسين علاقة الإدارة بالمرتفقين والانخراط في ورش التحول الرقمي وصولا إلى بناء المقر الجديد للوكالة. فضلا عن دعم الملحقات على مستوى أقاليم بركان وتاوريرت وجرادة وفجيج بالموارد البشرية، والانتقال في نظام التدبير إلى نظام الجودة المبني على تدبير المخاطر.

فيما يخص تحسين ظروف الاستقبال والتوجيه والإنصات لقضايا وشكايات المواطنين، تم في هذا الباب معالجة ما يناهز 100 شكاية وتقليص أجل معالجتها إلى 8 أيام، مع تسليم أكثر من 400 بطاقة معلومات، كما تم تعزيز مبادئ الشفافية والمنافسة في الصفقات العمومية وتحسين أجل الأداءات تنفيذا لتوجيهات اللجنة الجهوية التي يترأسها السيد والي جهة الشرق.

كما أكد بأن تنظيم الأبواب المفتوحة لفائدة مغاربة العالم أصبح تقليدا مترسخا، وأصبح استقبال أفرادها وتدبير ومعالجة قضاياهم وملفاتهم يتم على طول السنة بمعية الفرقاء.

وأشار أيضا إلى أن الوكالة تعمل على مواكبة الجماعات الترابية وما حضورها لأزيد من 200 لقاء واجتماع شهري إلا دليل على تواجدها المستمر بجانب فرقائها، كما تحرص على مواكبة المستثمرين وحاملي المشاريع بمعية فرقائها خاصة المركز الجهوي للاستثمار من حيث تقديم المعلومة الضرورية وتبسيط المساطر القانونية وصولا إلى المواكبة التقنية.

من جهة أخرى أبرز بأن المؤسسة انخرطت في ورش التحول الرقمي من خلال وضع وثائق التعمير على الخط، ووضع نظام للمعلومات الجغرافية، وخدمة الأداء الإلكتروني، وصولا إلى تسليم بطاقة المعلومات على الخط. كما وضعت الوكالة سنة 2018 نظاما للتخزين المعلوماتي من الجيل الجديد، وتم كذلك على إعداد دراسة خاصة بالتدبير المادي واللامادي للأرشيف كإجراء مواكب للمقر الجديد للوكالة الذي أعطيت انطلاقة أشغاله بتاريخ 06 نونبر 2018.

• التقرير المالي

في البداية، أشار السيد المدير إلى أن الميزانية المبرمجة برسم سنة 2018 بلغت 60.7 مليون درهم موزعة على 23 بالمائة للاستثمار و 51 بالمائة للتسيير و 10 بالمائة للمصاريف باقي دفعها، في حين بلغت نسبة المداخيل 11.4 مليون درهم.

و بخصوص نسبة إنجاز إجمالي الميزانية لسنة 2018 فقد بلغ 85 بالمائة موزعة بين 86 بالمائة بالنسبة لميزانية التسيير و84 بالمائة بالنسبة لميزانية الاستثمار، فيما بلغت نسبة إنجاز إجمالي ميزانية فرقة مراقبة التعمير 40 بالمائة من الميزانية المرصودة لتسيير هذه الفرقة.

وفي إطار تحسين مناخ الأعمال وتعزيز تنافسية المقاولات المغربية، أكد السيد المدير بأن الوكالة تحرص على تحسين آليات تدبير تعاملاتها مع مختلف مكاتب الدراسات والممونين في إطار تنفيذ ميزانيتها السنوية حيث تعمل على تصفية التزاماتها المالية واحترام آجال أداء مستحقات المتعاملين معها طبقا للنصوص التنظيمية والوثائق التعاقدية. كما تنخرط الوكالة في البوابة الإلكترونية لمعالجة شكايات الممونين(آجال)، حيث لم يتم تسجيل أي شكاية متعلقة بتأخر هذه المؤسسة في أداء المستحقات الواجبة عليها كما تحرس كذلك على نشر تقاريرها الحسابية السنوية.

بعد ذلك، سرد مدير الوكالة الحضرية نتائج البيانات المحاسبية للوكالة الحضرية وفق أنظمة المحاسبة التجارية حيث بلغت حصيلة السنة المالية 2018 أكثر من 39.7 مليون درهم مع عائدات بلغت أزيد من 24.5 مليون درهم، في حين وصلت التكاليف إلى أكثر من 26 مليون درهم، وبذلك سجلت نتيجة صافية مقدرة بناقص 1.5 مليون درهم.

مشروع ميزانية 2019

يقدر حجم مشروع ميزانية الوكالة الحضرية برسم سنة 2019 ما مجموعه 65 941 693,29 درهم موزعة على الشكل التالي :

- نفقات التسيير : 30 803 729,92 درهم أي بنسبة 51 %؛
- نفقات التجهيز: 17 150 000,00 درهم أي بنسبة 26%؛
- نفقات فرقة مراقبة التعمير: 1 707 127,14 درهم أي بنسبة 2% .
- مصاريف باقي دفعها برسم سنة 2018 : 13 710 783,89 درهم أي بنسبة 21%.

وسيمكن مشروع الميزانية المقترح من تغطية تمويل برنامج العمل المسطر لسنة 2019 و تمويل بناء المقر الجديد للوكالة وكذلك من تمويل فرقة مراقبة التعمير.

- برنامج عمل الوكالة الحضرية لوجدة خلال 2019

في هذا الصدد، أكد السيد المدير على أن برنامج عمل الوكالة الحضرية لسنة 2019 تم إعداده وفق مقاربة تزاوج بين الاستجابة لانتظارات الفرقاء، كما يرتكز على البرنامج الخماسي 2017-2021 لوزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، حيث سيتم :

- تجديد واستصدار 08 وثائق تعميرية تتوزع على 03 تصاميم تهيئة و05 تصاميم نمو؛
- تسريع مسطرة الدراسة بالنسبة ل 08 وثائق تهم المخطط المديري لإقليم بركان وتصميمي تهيئة عين بني مطهر أولاد قدور وبني كيل وتصميم نمو مركز بوشاون وتصاميم تهيئة بوغريبة ورسلان وفزوان والعتامنة؛
- إعداد وتأطير دراسات جديدة تهم المخطط المديري لإقليم تاوريرت وتصاميم نمو مراكز جماعات العطف وأولاد احمد وأولاد سيدي عبد الحاكم.

كما ستعمل الوكالة على مواكبة الدراسات الاستشرافية، المشهدية والمعمارية، فضلا عن مواكبة تشجيع الاستثمار وكذا مواصلة عملية التقويم وفق مقاربة متجددة فضلا عن مواصلة دعمها لفرقة مراقبة التعمير بالإضافة إلى مواصلة ورش عصرنة وتطوير الإدارة عبر إجراءات نذكر منها استكمال بناء المقر الجديد مواكبة ورش التحول الرقمي للإدارة.

وفي الأخير، جدد شكره للسيد رئيس المجلس الإداري وكافة أعضاء المجلس الإداري على تعاونهم الدائم وعلى المجهوذات المبذولة من طرف السادة عمال جهة الشرق في سبيل النهوض بأوضاع التعمير كما توجه بالشكر لرؤساء مصالح التعمير بالأقاليم ولأطر الوكالة الحضرية.

بعد ذلك، وقبل فتح باب المناقشة أعطى رئيس المجلس الإداري، الكلمة للسيد مدقق الحسابات

كلمة السيد مدقق الحسابات.

استهل السيد مدقق الحسابات مداخلته بالإشارة إلى أن التدقيق في مختلف العمليات المحاسباتية للوكالة خلال سنة 2018 قد تم وفق القواعد المعمول بها. وقد أوضح بأن مهمة التدقيق قد شملت النظام الداخلي للوكالة من أجل التأكد بأن النظام المعمول به ملائم مع أشغال الوكالة وفعال خاصة الصفقات وسندات الطلب والقواعد المعمول بها فيما يخص أجور الموظفين. وكذلك للتأكد من أن المصاريف والمداخيل التي سجلت في حساباتها قد تمت بصفة قانونية وبواسطة وثائق مصادق عليها من طرف مسؤولي الوكالة.

بعد ذلك، سرد الحصيلة المالية للوكالة مؤكدا على أن حسابات الوكالة تعكس بصدق و أمانة الوضعية المالية للوكالة برسم سنة 2018 من حيث جميع الجوانب.

مباشرة بعد ذلك، فتح رئيس المجلس الإداري باب المناقشة، حيث جاءت التدخلات على الشكل التالي :

كلمة السيد رئيس المجلس الإقليمي لجرادة

في بداية مداخلته، عبر السيد رئيس المجلس الإقليمي لجرادة عن سعادته لحضور أشغال هذا المجلس منوها بالمجهودات المبذولة من طرف أطر الوكالة الحضرية لوجدة بجهة الشرق عامة والإقليم خاصة. مؤكدا على أن الوكالة حاضرة بقوة في جميع الملفات المرتبطة بالتعمير وتواكب الجماعات كلما دعت الضرورة رغم محدودية مواردها البشرية واللوجستيكية.

وفي معرض كلمته، طالب بتزويد الإقليم بمخطط مديري للتهيئة العمرانية الذي سيحدد التوجهات الكبرى للتوسع العمراني والتمس من السيد مدير الوكالة تكثيف الجهود من أجل تقويم كافة الأحياء الناقصة التجهيز بالإقليم.

ومن جهة أخرى، التمس من رئيس المجلس الإداري تزويد الإقليم بملحقة دائمة للوكالة من أجل تقريب الإدارة من المواطنين.

كلمة السيد رئيس جماعة رسلان

استهل السيد رئيس جماعة رسلان مداخلته بشكره للسيد مدير الوكالة الحضرية لوجدة على عرضه القيم منوها بالمجهوذات المبذولة من طرف مواردها البشرية من أجل مواكبة الجماعات في إعداد وإنجاز وثائق التعمير.

وقد تساءل حول إلزامية طلب رخص البناء في العالم القروي للمناطق التي لاتتوفر فيها شروط المادة 40 من بينها المراكز المحيطة والمجاورة للمناطق الحضرية على مستوى 15 كيلومتر، كما طالب بتوقيع الاتفاقية على المساعدة التقنية بالعالم القروي مع المهنيين لما يعرفه هذا المجال من هشاشة وفقر.

كلمة السيد رئيس جماعة بوعرفة

في البداية، تقدم السيد رئيس جماعة بوعرفة بالشكر لأطر الوكالة الحضرية لوجدة على المجهوذات التي يقومون بها وعلى تواصلهم الدائم مع الجماعة.

وتطرق إلى ضرورة تثمين المجال الحضري بإقليم فجيج بحكم طابعه الهش والجفاف الذي يعرفه مما دفع سكانه للهجرة من العالم القروي إلى الحضري، مخلفا مشاكل جدية بالهوامش الحضرية تستدعي التعامل معها باستراتيجيات مستقبلية.

ونتيجة للمداخيل جد المتواضعة للجماعة ولتكلفة انجاز التصاميم الطوبوغرافية للأحياء الناقصة التجهيز، دعا رئيس جماعة بوعرفة إلى مساعدة الجماعة من أجل انجاز هذه التصاميم لكل من حي طوبة، زناتة ،مسار ورحمة من أجل إعادة هيكلة هذه الأحياء وتمكين الساكنة من التحفيظ.

من جهة أخرى، طالب بتفعيل ملحقة بوعرفة وتزويدها بالموارد البشرية والمعدات.

كلمة السيد رئيس جماعة تاوريرت

استهل السيد رئيس جماعة تاوريرت مداخلته بالترحيب بأعضاء المجلس الإداري وعبر عن فرحته بافتتاح مدرسة للهندسة المعمارية بالجهة في السنة المقبلة.

في نفس الوقت، تساءل عن تقدم أشغال القطب الحضري لتاوريرت الذي عرف تأخرا كبيرا وطالب بالتعامل بالمرونة مع طلبات البناء ومنح السكان الشهادات الإدارية لأن جل الأراضي بالمنطقة سلالية، مطالبا في الأخير بإخراج تصميم تهيئة المدينة.

كلمة السيد رئيس جماعة أحفير

في بداية كلمته، أشاد السيد الرئيس بتعاون وتجاوب الوكالة مع جماعة أحفير خصوصا خلال إعداد تصميم التهيئة، وطالب بالأخذ بعين الاعتبار في برنامج تهيئة المناطق الحدودية إمكانية فتح الحدود، كما أشار إلى تنامي الهوامش القروية المحيطة بالمدينة مرجحا إدماجها خلال توسيع المدار الحضري للمدينة.

وفي الأخير، التمس من السيد الكاتب العام لإعداد التراب الوطني والتعمير تقديم المساعدة للتوقيع على الاتفاقية من طرف وزارة الداخلية من أجل تأهيل مدينة أحفير.

تعقيب السيد مدير الوكالة الحضرية لوجدة

في بداية تعقيبه، شكر السيد مدير الوكالة جميع المتدخلين على ملاحظاتهم القيمة مؤكدا بأن الهدف من هذا اللقاء هو الإنصات والإصغاء لجميع المقترحات والمشاكل التي يعاني منها القطاع وذلك من أجل توجيه المؤسسة لاستشراف المستقبل.

وارتكز رده على النقط التالية :

بالنسبة لملحقات الوكالة، أبرز السيد المدير بأن الوكالة تسعى خلال مشاوراتها مع مديرية الميزانية لوزارة المالية إلى تثمين الملحقات ودعمها حيث تم دعم كل من ملحقة بركان وتاوريرت. وفيما يخص ملحقة جرادة وبوعرفة، أكد بأنه تم تعيين أطر في الملحقتين وهم في طور التكوين وسيتم قريبا التحاقهم بالملحقات.

أما فيما يخص للمخطط المديري لجرادة، أشار السيد المدير بأنه تمت برمجته خلال سنة 2020 مع المصالح المركزية لأن الإقليم بحاجة ماسة لهذه الوثيقة.

من ناحية أخرى،أكد بأن المجهودات المبذولة من أجل انجاز تصاميم التقويم مكنت من تغطية 4000 هكتار والعملية مستمرة بالنسبة للأحياء الأخرى غير أن إشكالية التمويل تبقى مطروحة مستبشرا بإمكانية الاستفادة من الاتفاقية الجهوية الموقعة من أجل الانخراط في تمويل عملية التقويم.

فيما يتعلق بالعالم القروي، شدد بأن هنالك تنمية كبيرة نتيجة لبرنامج جهة الشرق لتأهيل العالم القروي. وذكر الحضور بأن الوكالة تبذل مجهودات كبيرة من أجل تأطير عملية البناء في العالم القروي من خلال اعتماد المرونة والتبسيط في دراسة الملفات وخاصة ما يتعلق بمنح استثناءات والاكتفاء بما يثبت العقار. كما تسعى الوكالة بمعية فرقائها خاصة الهيئة الجهوية للمهندسين المعماريين، إلى تفعيل الاتفاقية المتعلقة بالمساعدة المعمارية والهندسية بالعالم القروي مشددا على ضرورة الحفاظ على المشهد الحضري لهذا العالم.

وعن ملاحظة السيد رئيس جماعة أحفير أشار بأنه يتم التعامل مع المناطق الضاحوية كالنسيج الحضري وذلك لأهمية هذا المجال وحساسيته.

أما بخصوص منح الشهادات الإدارية التي تثبت العقار، أكد السيد المدير بأن منحها ليس من اختصاص الوكالة وإنما من اختصاص السلطة المحلية.

فيما يخص تصميم تهيئة تاوريرت الكبرى، فقد أكد السيد المدير بأن تنزيل تصميم التهيئة سيتم عبر قراءة جديدة لتصاميم التقويم في أفق إخضاعه لمسطرة المصادقة .

من ناحية أخرى، صرح السيد المدير بأن مقتضيات التصميم المديري لبركان سيشكل محطة لمعالجة تحديد المدارات ولتجاوز جل الإشكاليات المطروحة.

تعقيب السيد رئيس المجلس الإداري

في مستهل تعقيبه على مختلف التدخلات، أشار السيد رئيس المجلس الإداري بأن التخطيط الاستراتيجي من بين الأوراش التي يعتمد عليها المغرب لإنزال ورش الجهوية الموسعة عبر تخطيط للتوجهات العامة في إعداد التراب وتنزيلها جهويا عبر مخططات جهوية يحدد فيها برامج جهوية للتنمية.

وأشار بأن انطلاقة إعداد التوجهات العامة لإعداد التراب تمت في اجتماع أولي ترأسه السيد وزير الداخلية والسيد وزير إعداد التراب الوطني والإسكان وسياسة المدينة بحضور السادة العمال ورؤساء الجهات مع مكتب الدراسات المكلف. وفي انتظار انطلاق محطات الحوار على المستوى الجهوي نهاية هذا الشهر، دعا لمساهمة الفاعلين المحليين لإعداد التوجهات الوطنية التي ستكون مؤطرة للمخططات الجهوية.

وبالنسبة للمخطط الجهوي لإعداد التراب لجهة الشرق، طالب من الجميع الانخراط لإعداد هذه الوثيقة الاستشرافية التي ستمكن من تقليص التفاوتات بين المجالات الحضرية والقروية على مستوى بالجهة.

كما أكد بأن وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة تعمل على إعادة تموقع الوكالات الحضرية كمؤسسات جهوية ذات إمكانيات كبرى على المستوى المادي والبشري تعنى بتدبير المجال مما سيمكن من حل إشكالية تمثيلية هذه الوكالات.

فيما يخص التعليم العالي في مجال الهندسة، صرح السيد الكاتب العام بأن الوزارة تعمل على إحداث ستة مدارس للهندسة ذات صفة جهوية من بينها الجهة الشرقية، من أجل تعزيز العرض العمومي للتكوين وإعطاء قيمة مضافة للمجال.

وفي سياق أخر، أفاد بأن انطلاق إعداد المخطط المديري لإقليم جرادة مبرمج السنة المقبلة تماشيا مع ما يعرفه الإقليم من إعادة صياغة توجهات التنمية، مستحضرا تجربة مدينة جرادة في إعادة هيكلة الأحياء الناقصة التجهيز التي مكنت من التسوية العقارية لهذه الأحياء عبر استخراج الرسوم العقارية. ودعا إلى تنظيم لقاءات من أجل تقاسم هذه التجربة التي مكنت من تحقيق اندماج اجتماعي واقتصادي واستثماري.

كما شدد على ضرورة ضمان توزيع ديموغرافي متوازن بين المجال الحضري والقروي مؤكدا بأن الحكومة تدعم ماديا العالم القروي من خلال السياسات الوطنية من أجل توفير بنيات للاستقرار.

وصرح بأن لقاء بنجرير حول العالم القروي أبان عن عدم توفر تشخيص مشترك بين الفاعلين وعن تواجد مؤشرات مغلوطة مما يستلزم إعداد مشروع قانون خاص بالبناء بالعالم القروي ذو مقاييس خاصة.

وفي نفس السياق، أشار بأن الهدف من المساعدة المعمارية بالعالم القروي هو تعزيز سياسة القرب عبر مساعدة ساكنة العالم القروي على البناء وضمان جودته وتوفير الاستقرار لهم، داعيا لتفعيل الاتفاقية الموقعة مع الجهة في هذا الشأن.

من جهة أخرى شدد على ضرورة تحديد المسؤوليات في ميدان البناء مبرزا بأن التراخيص من اختصاص السادة رؤساء الجماعات، والمراقبة من اختصاص السلطات الإدارية في حين تقوم الوكالة الحضرية بدراسة الملفات.

المملكة المغربية
وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة

وفي الأخير، أبرز بأن تأهيل المناطق الحدودية ضروري لأنه واجهة المغرب مؤكدا بتسريع انجاز اتفاقية تأهيل مدينة أحفير.

وبعد ذلك، طلب السيد رئيس المجلس الإداري من مدير الوكالة تلاوة التوصيات المقترحة على أعضاء المجلس قصد مناقشتها والموافقة عليها :

1- **التوصية** :المصادقة على التقرير الأدبي والمالي برسم سنة 2018، حيث تمت المصادقة عليها بالإجماع من طرف أعضاء المجلس الإداري ؛

2- **التوصية**:المصادقة على حسابات الوكالة برسم سنة 2018، حيث تمت المصادقة عليها بالإجماع من طرف أعضاء المجلس الإداري؛

3- **التوصية**: المصادقة على برنامج عمل الوكالة الحضرية لوجدة برسم سنة 2019، حيث تمت المصادقة عليها بالإجماع من طرف أعضاء المجلس الإداري؛

4- **التوصية**: المصادقة المبدئية على مشروع ميزانية سنة 2019، حيث تمت المصادقة عليها بالإجماع من طرف أعضاء المجلس الإداري؛

5- **التوصية** : مشروع توصية تتعلق بالمصادقة على إعفاء مديرية الأملاك المخزنية من الأتعاب المترتبة على الخدمات المؤدى عنها لفائدة الوكالة الحضرية لوجدة في إطار دراسة ملفات طلبات الرخص المتعلقة بعمليات البناء والتجزيء والتقسيم.

- **الإطار العام** : تندرج هذه التوصية في إطار تلبية طلب السيد وزير الاقتصاد والمالية المضمن في الرسالة الموجهة إلى السيد وزير إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة رقم 2952 بتاريخ 17 غشت 2018.

- **مضمون التوصية** : يتمثل مضمون هذه التوصية في المصادقة على إدراج مشاريع مديرية الأملاك المخزنية من بين المشاريع المعفية من الأداء عن الخدمات المقدمة من طرف الوكالة الحضرية لوجدة والمتمثلة في مشاريع البناء والتجزيء وتقسيم العقارات.

➢ **تدخل السيدة ممثلة وزارة الاقتصاد والمالية:** أشارت ممثلة الوزارة بأن هذا الإعفاء لن يكون له أي تأثير على الموارد الذاتية للوكالة، فمديرية أملاك الدولة لم يسبق لها أن أدت عن الخدمات المقدمة من طرف الوكالة، غير أنه لوحظ مؤخرا بأن بعض الوكالات تطالب من مديرية أملاك الدولة بأداء هذه الخدمات. ولرفع اللبس طلب السيد وزير الاقتصاد والمالية من الوزارة الوصية إدراج هذه التوصية في جميع المجالس الإدارية للوكالات الحضرية.

تمت المصادقة عليها بالإجماع من طرف أعضاء المجلس الإداري؛

6– التوصية: مشروع توصية تتعلق بالموافقة على تعديل التنظيم الهيكلي للوكالة الحضرية لوجدة، وذلك بإدراج مهام تدبير الأرشيف ضمن مهام مصلحة التوثيق وتغيير اسمها إلى "مصلحة الأرشيف والتوثيق".

➢ **الإطار العام** : تندرج هذه التوصيات في إطار :

- تنفيذ مقتضيات القانون رقم 69.99 المتعلق بالأرشيف، الصادر بتنفيذه الظهير رقم 1.07.167 المؤرخ في 19 من ذي القعدة 1428 الصادر في 30 نونبر 2007 لاسيما المادة 5 منه القاضية بإعداد وتنفيذ برامج لتدبير الأرشيف وبتحديد الهياكل والوسائل والإجراءات التي تمكن من تدبير الوثائق من يوم إحداثها إلى تاريخ تصنيفها النهائي بتعاون مع مؤسسة "أرشيف المغرب"،

- تنفيذ مقتضيات المرسوم رقم 2.14.267 الصادر في 04 نوفمبر 2015 المتعلق بتحديد شروط وإجراءات تدبير وفرز وإتلاف الأرشيف العادي والوسيط وشروط وإجراءات تسليم الأرشيف النهائي لاسيما المواد 1 و4 منه القاضية بإحداث بنية إدارية مكلفة بتدبير الأرشيف ضمن الهياكل التنظيمية لإدارات ومؤسسات الدولة،

- تفعيل منشور رئيس الحكومة رقم 2018/19 بتاريخ 17 دجنبر 2018 المتعلق بتفعيل برامج تدبير الأرشيف.

- **مضمون التوصية** : يتمثل مضمون هذه التوصية في الموافقة على تعديل التنظيم الهيكلي للوكالة الحضرية لوجدة وذلك بإدراج مهام تدبير الأرشيف ضمن مهام مصلحة التوثيق وتغيير اسمها إلى "مصلحة الأرشيف والتوثيق" « Service Archivage et Documentation »

تمت المصادقة عليها بالإجماع من طرف أعضاء المجلس الإداري:

و قد اختتمت أشغال هذا الاجتماع بتلاوة برقية ولاء مرفوعة إلى صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.